التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل لتعزيز التنمية المستدامة ـ مع الاشارة إلى تجربة التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية ـ

The economic empowerment of women as an entry point for promoting sustainable development - with reference to the experience of the economic empowerment of Egyptian women –

بدروني هدى [1]، عبو هودة* [2]، عبو ربيعة [3]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف–الجزائر–، العنوان الالكتروني المهني: h.bedrouni@univ-chlef.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف–الجزائر–، العنوان الالكتروني المهني: : h.abbou@univ-chlef.dz

[3] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف–الجزائر–، العنوان الالكتروني المهني: r.abbou@univ-chlef.dz

تاريخ الارسال: 2023/07/16. تاريخ القبول: 2023/08/05 تاريخ النشر: 2023/08/22

ملخص:

فرضت قضية مشاركة المرأة في عملية تحقيق التنمية من خلال تمكينها كمدخل لهذه العملية نفسها في بداية القرن العشرين مسايرة للتغيرات التي شهدتها معظم دول العالم من تداعيات العولمة، وبما ان موضوع تمكين المرأة في شتى المجالات لاسيما الاقتصادية منها حديث النشأة فقد تضاربت الأراء حول تحديد مفهوم دقيق لهذا الموضوع، وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى الاطار النظري لمضمون التمكين الاقتصادي للمرأة ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : تمكين المرأة، التمكين الاقتصادي للمرأة، التنمية المستدامة

Abstract :

The issue of women's participation in the process of achieving development was imposed by empowering them as an entry point to this same process at the beginning of the twentieth century in keeping with the changes witnessed by issue of women's empowerment in various fields, especially economic ones, is of recent origin, there were conflicting opinions about defining the concept Accurate to this topic, and we will try through this research paper to address the theoretical framework of the content of economic empowerment of women and the extent of its contribution to achieving sustainable development with reference to the experience of economic empowerment of Egyptian women and the extent of its contribution to achieving sustainable development

Keywords: women's empowerment; women's economic empowerment; sustainable development

توطئة :

في منتصف القرن العشرين، بدأ المجتمع الدولي يدرك أن ظاهرة التمييز ضد المرأة واحدة من أهم العقبات التي تواجه خطط و برامج التنمية في دول العالم، الأمر الذي جعل الباحثين و خبراء التنمية ينظرون لموضوع التنمية بمعناه الشامل و مدى علاقته الوثيقة بالديمقراطية و حقوق الانسان، و أن الاستثمار في العنصر البشري أداة فعالة للتنمية و تمكين المرأة كآلية لخلق المساواة المجتمعية خاصةً و أن هذه الفترة شهدت العديد من التمييز و التهميش للمرأة، و للوقوف عن أسباب هذا التمييز و إيجاد طرق لتمكين المرأة سارع المجتمع الدولي و الاقليمي و المحلي لعقد العديد من الاتفاقيات من أجل الاستثمار في العنصر النسوي و كذا تمكينها في الحياة السياسية و الاقتصادية.

حققت المرأة في الوطن العربي خلال العقود المنصرمة العديد من الانجازات في العديد من المجالات و تبنت بعضها استراتيجيات التمكين التي تعتمد على زيادة القدرات الذاتية للمرأة و الاستفادة من الفرص التي تتوفر لها و خلق فرصٍ جديدةٍ، و من خلال هذه الورقة البحثية سندم

* المؤلف المرسل: عبو هودة

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

نموذج التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية حيث أثبت الواقع التنموي للنهوض بالمرأة المصرية الأساس المتين لاستثمار قدراتها في سبيل دعم تنمية المجتمع الذي تعيش فيه و في مجالات متنوعةٍ كالتعليم و الصحة و البيئة، الأمر الذي أدى إلى رفع قدراتها و تمكينها اجتماعياً و اقتصادياً و سياسياً و قانونياً و جعلها قادرة على مواجهة الصعوبات و العقبات التي تحول دون تقدمها.

و عليه، فإن السؤال الرئيسي الذي سنحاول الإجابة عليه من خلال هذه الورقة البحثية هو:

كيف يساهم التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز التنمية المستدامة؟ و ما هو واقع التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية و ما هي أهم التحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؟

و للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة محاور أساسية:

أولاً: الإطار النظري للتمكين الاقتصادي للمرأة
ثانياً: علاقة التمكين الاقتصادي للمرأة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة
ثالثاً: عرض تجربة التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية و مساهمتها في التنمية المستدامة

1 .الإطار النظري للتمكين الاقتصادي للمرأة

التمكين الاقتصادي مفهوم حديث ظهر في منتصف القرن العشرين و هو يعترف بالمرأة عنصر فاعل في التنمية و يسعى للقضاء على جميع مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدراتها و الاعتماد على الذات، و سنطرق فيما يلي إلى مفهومه و كذا أهم أهدافه و مؤشراه وفق التحليل التالي:

1.1.مفهوم تمكين المرأة و أهدافه

أ/ تعريف تمكين المرأة:

يُعرف التمكين لغةً على أنه من الفعل مكَّن و يعني الثبات و الرسوخ و المنزلة الرفيعة و السلطان و القدرة و أما التمكين على صيغة المصدر فيحمل معنى التوكيد ليمتد لمعنى الاستقرار الراسخ (**مسعود، 2006، صفحة 13**).

أما اصطلاحاً فهو يعبر عن إزالة كافة العمليات و الاتجاهات و السلوكيات النمطية في المجتمع و المؤسسات التي تُنمط النساء و الفئات المهمشة و تضعها في مراتب أدنى، و يعرف كذلك على أنه القدرة على أن يكون المرء فاعلاً و أن تكون لديه الاستقلالية في أداء العمل و تحقيق الأهداف (**الرفاعي، صفحة 73**)، كما يعرف على أنه عملية يكتسب من خلالها الأفراد الضعفاء التحكم في أحوالهم و يشتمل ذلك التحكم في الموارد الجسدية و البشرية العقلانية و المالية و التحكم في الجانب الإيديولوجي من معتقدات و قيم و اتجاهات، بمعنى أن التمكين لا يعني فقط قدرة أكبر على التحكم و لكن أيضاً ثقة أكبر في النفس و التغلب على المعيقات و الحواجز.

و من خلال ما سبق يمكننا القول أن التمكين عملية ديناميكية تسعى للقضاء على أشكال التمييز و اللامساواة بين البشر حيث أن نجاح هدف التمكين يستوجب بالضرورة إزالة جميع العقبات القانونية و الاجتماعية و غيرها من السلوكيات النمطية التي تضع الفئات المهمشة في آخر اهتمامات الدول و في المقابل السعي لتبني تشريعات و انشاء مؤسسات تساهم في القضاء على كل مظاهر التمييز و تتولى التمكين.

ب/ أهداف تمكين المرأة:

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

يهدف التمكين بصفة عامة لاكتساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته و ما بداخلة من قدرات لأجل أن يصل إلى نوعية الحياة التي يريدها، و عليه يمكن ايجاز أهداف التمكين فيمايلي (**الرزاق، 2020، صفحة 15**):

- وصول المرأة إلى المشاركة الحقيقية في صنع القرار بدءاً من الأسرة حتى أعلى مراكز صنع القرار في الدولة و مروراً بمؤسسات المجتمع المحلي و القومي الحكومي و غير الحكومي، و تعزيز دور القطاع الأهلي و المنظمات النسائية في تغير الأوضاع السائدة و المشاركة بفاعلية أكبر في تمكين المرأة،
- تحسين وضع المرأة و تمكينها اقتصادياً و توفير الخدمات الاستشارية لبناء القدرات البشرية،
- الدعوة إلى اتباع نهج يقوم على الحق في التنمية لتمكين المرأة و النهوض بها من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضدها و تقليص الفجوات بين الجنسين.

2.1. مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة

يعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة من أهم القضايا التي كانت و لا تزال على رأس أولويات المجتمع المدني و المؤسسات الحكومية، و أن أهميتها الاقتصادية تتمثل في رفع الكفاءات و تحقيق التنمية و الرفاهية حيث تكون مستويات الرفاهية محدودة و مرتبطة بالاقتصاديات ذات الطبيعة الهشة أو الضعيفة التي تحتاج إلى إصلاحات هيكلية كاملة و التي لا تقتصر على قضايا العدالة، و فيما يلي سنتطرق إلى مفهومه و أهم مؤشراته و أهميته.

أ/تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة:

عرف البنك الدولي التمكين بأنه عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد و الجماعات لطرح خيارات معينة و تحويلها إلى اجراءات أو سياسات تهدف في النهاية إلى رفع الكفاءة و النزاهة التنظيمية لمؤسسةٍ أو تنظيم.

كما يعرف التمكين الاقتصادي للمرأة على أنه العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من وضع اقتصادي أدنى إلى آخر أعلى و ذلك من خلال زيادة تحكمها في الموارد الاقتصادية و المالية مما يمنحا استقلالية مادية مباشرةً (**العجمي، 2017**).

كما ارتبط مصطلح تمكين المرأة بالتنمية و مر بثلاث مقاربات، المقاربة الأولى تتعلق بإدماج المرأة في التنمية سنة 1973 و التي دعت لدعم إدماج المرأة للعمل في عدة قطاعات و تقلدها للمناصب ذات القرارات المؤثرة على تحسين شروط عمل المرأة، كما حاول هذا التيار إحداث تغييرات قانونية و إدارية لضمان الإدماج الأحسن للمرأة في النظام الاقتصادي، و نظراً لعدم وجود قاعدة للمساواة في المقاربة الأولى جاءت المقاربة الثانية: المرأة و التنمية حيث تم التركيز في هذه المرحلة على التفكير في كيفية تطوير التكنولوجيا لتساهم في التخفيف من أعباء الأسرة حتى يتوفر للمرأة وقت أطول يتم توجيهه إلى العمل الإنتاجي، و من سلبيات هذا المدخل ظهور صراع الدور الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في آنٍ واحد و عدم قدرتها في الوقت نفسه على الانتفاع من ثمار عملها في ضوء علاقات النوع السائد و التي تميز بين الرجل و المرأة، ثم جاءت المقاربة الثالثة و هي النوع و التنمية و التي تؤكد على مفهوم التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية للمرأة من خلال عملها داخل المنزل، و عليه نجد أن هذه المقاربة تسعى لتحقيق تمكين المرأة الذي حسبها بتجاوز المستوى المالي للتمكين بل يصل إلى غاية تحقيق التمكين السياسي إذ تعتبر المرأة عاملاً للتغيير و ليس فقط كمستفيد من التنمية (شهيناز و عمر ، **2019**، صفحة 497).

ب/أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة و أهم مؤشراته:

تبرز أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال (**تمام جميل عمر، 2014، صفحة 17**):

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

- ❖ الاهتمام بالإمكانيات البشرية كمحور أساسية من محاور التنمية الاقتصادية لابد أن يأخذ في الاعتبار تحقيق الاستفادة من القدرات لكل من المرأة و الرجل في عملية التنمية بصورة متكافئة،
- ❖ جاء تمكين المرأة و تحقيق المساواة بين الجنسين في الترتيب الثالث بين الأهداف الثمانية للأهداف الانمائية للألفية،
- ❖ يعمل تمكين المرأة على إحداث تعديل في القوانين و السياسات و الآليات و الاجراءات التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء و تغيير المفاهيم و القيم بحيث تتم مشاركة النساء الكاملة في البناء الرئيسي للتنمية و تحقيق المساواة و إزالة جميع أشكال التمييز.

و بالنظر إلى الأهمية التي أصبح موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة يتمتع بها في العديد من دول العالم سنتعرف على أهم المؤشرات التي أشار إليها المجلس القومي للمرأة في تقريره الأول سنة 2001 و هي:

*زيادة الأنشطة و المشروعات التي تساعد على توليد الدخل للمرأة، و التي تمثل زيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها، و زيادة تحسين مهارات المرأة و معارفها التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل.

*زيادة مشاركة المرأة في تنظيم و إدارة المشروعات.

*المساواة النوعية في الأجور و الرواتب عن نفس العمل و بنفس الكفاءة.

*تزايد إعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص و العام و الأجهزة الادارية المختلفة.

*حصول المرأة على استقلالها و الأمان الاقتصادي.

*اتخاذ القرار الاقتصادي.

*الاعتماد على الذات.

*ادراك التمكين.

*الوعي الاقتصادي.

*إتاحة الفرص و الخيارات و التحكم فيها.

2. علاقة التمكين الاقتصادي للمرأة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

1.2. مفهوم التنمية المستدامة و أهم أهدافها

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين التنمية كعملية للتغيير و الاستدامة كبعد زمني، و عليه سنحاول فيما يلي التطرق لمفهوم التنمية المستدامة وأهم الخصائص التي تتمتع بها وكذا أهدافها التي تسعى لتجسيدها.

أ/تعريف التنمية المستدامة و خصائصها:

عرفت التنمية المستدامة كما جاء في القانون 03-10 الصادر عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية على أنها:" التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية" (**القانون 10-03، 2003**).

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

كما عرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية و البيئة على أنها:" تنمية تستجيب لاحتياجات الأجيال الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة للاستجابة أو على الوفاء باحتياجاتها أيضاً" (**WCED، صفحة 08**).

و طرح مصطلح التنمية المستدامة سنة 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي عقبته قمة ريو للمرة الأولى حول البيئة و التنمية المستدامة الذي أعلن سنة 1992 عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخص فيما يلي :

- ❖ هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات .
- ❖ هي تنمية تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض
- ❖ هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
- ❖ وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة .
- ❖ هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

ب/ أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها (عثمان محمد و ماجدة، 2007، صفحة 29):

- ✓ **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً، اجتماعياً، نفسياً و روحياً عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو و ليس الكمية فقط و بشكل عادل و مقبول و ديمقراطي.
- ✓ **تحقيق استخدام و استغلال عقلاني للموارد:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني.
- ✓ **احترام البيئة الطبيعية:** من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان و البيئة، و التعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الانسان، و ذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة و الإصلاح و التهيئة على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل و انسجام.
- ✓ **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية:** عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه البيئة و حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهها، من خلال مشاركتهم في إعداد، تنفيذ، متابعة و تقديم البرامج و مشاريع التنمية المستدامة.
- ✓ **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، و ذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي.
- ✓ **تحقيق نمو اقتصادي تقني:** بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية، و يبحث بدائل ذات كفاءة بالاعتماد على التطور التكنولوجي، و هذا بدوره يتطلب تطوير المؤسسات و بنى تحتية و إدارة ملائمة للمخاطر و التقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة و في الجيل نفسه.

2.2. دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

إن التوجهات التنموية التي استهدفت النساء و اعتبرت المرأة أحد أهم مداخل التنمية، باعتبار أن مفهوم التنمية هو عمل مقصود أو تدخل لتغيير نمط اجتماعي معين إلى نمط آخر، و لرفع المستوى المعيشي للفرد و جعله مشاركاً و مستفيداً أو قادراً على دفع عجلة التنمية بصفةٍ مستدامة على أن تتوفر العناصر الأساسية للتنمية من منظور مشاركة المرأة في التنمية، و هذا ما سنتطرق له بالتحليل وفق ما يلي:

أ/الجانب الاجتماعي للتمكين الاقتصادي للمرأة (الجندر):

يقصد به الجانب الذي تمارس فيه المرأة كل صلاحياتها و قدراتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد مما يعرف بالسلطة الذكورية، و لنشر هذه الثقافة عملت الحركات النسوية عبر المجتمعات إلى بناء مؤسسات و أندية خاصة بها تروج فيها ثقافتها التمكينية، فالجندر أو التمكين الاجتماعي للمرأة يفترض حالة من التحول في النظم الاجتماعية التقليدية بشكل يسمح للمرأة بولوج أكبر لمساحات العمل الاجتماعي المختلفة و تحقيق المكاسب المختلفة، و يتضمن هذا الأخير رؤية متكاملة تهدف إلى إزالة كافة العوائق الاجتماعية و التغلب على الأشكال المختلفة لعدم المساواة و ضمان تكافؤ الفرص في المجالات المختلفة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، فالبيئة التمكينية تقتضي تهيئة الشروط الضرورية و الظروف المواتية و القوانين و اللوائح و المهارات التي تمكن النساء من الانتفاع من حقوقها، و ذلك من خلال سياسات و برامج اقتصادية و سياسية و اجتماعية للوصول إلى أسس تنظيمية تنمي مهارات المرأة و تزيد قدراتها، فالتمكين تبلور كإستراتيجية للتنمية العامة و الشاملة تعتمد علة قوة الفاعل و قدرته على تحويل الاختيارات إلى قرارات فعالة، مما أدى إلى التركيز على زيادة الاستثمار في مفهوم تمكين المرأة **(مريم، 2020، صفحة 40)**.

ب/دور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

من متطلبات التنمية المستدامة هي مشاركة المرأة في حركة التنمية بما أنها أصبحت تشكل نصف تعداد السكان، حيث زاد الاهتمام بدور المرأة في عملية التنمية و اعطاء الفرصة الكاملة لها للقيام بهذا الدور من خلال انشاء منظمات خاصة بها مثل جمعيات سيدات الأعمال في الدول العربية و مجلس سيدات الأعمال العرب تحت رعاية جامعة الدول العربية هذا على الصعيد العربي، أما على الصعيد العالمي فقد أطلقت المنظمات الدولية و في مقدمتها الأمم المتحدة و منظمة العمل الدولية شعاراً عالمياً جديداً هو: **(المرأة شريك في التنمية) (السيد محمد ، 1997)**، و هذا ما يساعد و بشكل أساسي في تخفيض مستويات الفقر و يعزز التنمية المستدامة وفقاً للمؤسسة الدولية لتنظيم الأسرة.

و لضمان تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة و تعزيز دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لابد من **(الرزاق، 2020، صفحة 45)**: *
تحقيق العدالة و المساواة لضمان حق المرأة الانساني من حياة خالية من العنف و ذلك بضمان التعاون بين المؤسسات التي تعمل في مجال مناهضة العنف ضد المرأة،

*ايجاد آلية لزيادة نسبة مشاركة النساء في مراكز صنع القرار و وضع برامج تمكين المرأة و تعزيز مشاركتها في صنع القرار على المستويات الوطنية و العربية و الدولية،

*تمكين المرأة من تفعيل مشاركتها في كافة الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و التشريعية على المستويات الدولية و العربية و الوطنية،

*تعزيز القدرات المؤسسية و المهنية لمقدمي الخدمات الصحية و الاجتماعية و القانونية و التربوية،

*تطوير قدرات و مهارات العاملين في مجال نشر ثقافة نبذ العنف ضد المرأة بما فيهم الاعلاميين و علماء الدين و العاملين و العاملات في مجال التربية و التعليم.

و بناءاً على ما سبق، يمكن القول أن التمكين الاقتصادي يمثل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال إزالة كافة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة من ممارسة دورها الاقتصادي و تفاعلها مع السياسات الاقتصادية في الدولة، و من أهم عناصر العدالة في الحصول على الموارد الاقتصادية و اتاحة التدريب و المعرفة التي تحرز المكانة الاقتصادية للمرأة، و كذلك يمثل التمكين الاقتصادي للمرأة أثر كبير على مؤشرات

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

الاقتصاد الكلي و من أهمها النمو الاقتصادي، فلتقليل التفاوت و تحقيق التمكين أثر في الأجل الطويل على كفاءات السوق كما أنه يساعد في مستويات التشغيل الكامل لكل الطاقات و الامكانات المتاحة في الدولة، و يمكن إبراز القنوات التي يؤثر من خلالها تمكين المرأة و تقليل التفاوت بين النوعين على النمو الاقتصادي و التنمية و منها (**سمر، 2019، صفحة 122**):

- أن قدرة النساء مرتبطة بالقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية داخل الأسرة و ذلك من خلال تشخيص جزء أكبر من الانفاق على الاحتياجات الأساسية للأطفال مثل التعليم و الصحة،
- إن ارتفاع معدلات التعليم بين النساء ترتبط بصورة كبيرة بانخفاض معدلات الخصوبة كما ترتبط بزيادة معدلات الادخار في الأسرة المعيشية،
- أن تمكين المرأة يساعد بصورة أساسية على الاستفادة من طاقات الانتاجية الموجودة بالفعل في المجتمع و لكنها غير مستغلة مما يعني كفاءة أقل في استغلال عناصر الانتاج المتاحة،
- يعد التمكين الاقتصادي للمرأة في الأساس حقاً من حقوق الانسان و من قضايا العدالة الاجتماعية كما أنه مهم للحد من الفقر و تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية البشرية.

3. عرض تجربة التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية و مساهمتها في التنمية المستدامة

1.3. واقع التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية

أدركت مختلف الحكومات في جميع أنحاء العالم أن عدم المساواة بين الجنسين من أهم العقبات التي أصبحت تعرقل عملية النمو والتنمية، لذا فإن الخطوة الأولى نحو بناء مجتمعات أكثر ازدهارا تتمثل في تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، الأمر الذي يعد بمثابة حقوق، وعليه فإن جميع الاقتصاديات تستفيد من تمكين المرأة من استخداماتها الكاملة إذ يؤثر ذلك تأثيرا مباشرا على القدرة التنافسية للدول، وكذا على انتاجيتها ورفاهيتها الاجتماعية، حيث وضع التقرير الأول للتنمية الاجتماعية سنة 1990 رؤية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي قوامها تزويد الأفراد بالقدرة على توسيع خياراتهم وامكاناتهم، فقد احتلت مصر المرتبة 132 في مؤشر الفجوة بين الجنسين من بين 144 دولة وذلك مقارنة بالمركز 136 سنة 2015 واستطاعت مصر تضييق الفجوة بين الذكور والاناث وفقا لعدة مؤشرات أهمها: المساواة في الرواتب، وتواجد المرأة في البرلمان والوظائف الإدارية العليا، وانخفاض معدلات الأمية بين النساء، أما عن المؤشر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2016 فقد أنهت الفجوة بين الذكور والاناث بالنسبة لمعدلات الالتحاق بالتعليم تقريبا في مصر سواء التعليم الابتدائي أو الثانوي أو التعليم العالي (**منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE، 2018، صفحة 1**) (**ريهام، 2017، صفحة 77**).

يسعى محور التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية والثانوية

تتمثل الأهداف الرئيسية فيما يلي (المجلس القومي للمرأة، مارس 2017، صفحة 34):

- تنمية قدرات المرأة، وتوسيع نطاق عملها وتوسيع خيارات العمل أمامها؛
- تحقيق تكافؤ الفرص أمام المرأة والعمل على اتاحة الفرصة أمام النساء للعمل في جميع القطاعات بما فيها القطاع الخاص وتقلد المناصب الرئيسية.

أما عن الأهداف الثانوية فهي تتمثل في:

- مساندة ورفع إنتاجية المرأة العاملة في القطاع الزراعي وغير الرسمي؛

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

- توسيع نطاق الخدمات المقدمة للمرأة العاملة وتوفير بيئة عمل آمنة لها؛
- تشريع وسن القوانين تستجيب للنوع الاجتماعي في كافة القطاعات الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك هناك مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة من اجل النمو الشامل والمستدام :2020- 2022 ' جاء هذا المشروع كمنحة كندية مقدمة لجمهورية مصر العربية وتولت هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة ووزارة الصناعة والتجارة تنفيذ المشروع.

كان الهدف من وراء هذا المشروع ما يلي:

- زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وتمكينها من خلال التنمية الشاملة والمستدامة للقطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال التجارية؛
- ترويج ثقافة ريادة الأعمال للمرأة المصرية في قطاعات مختلفة منها الأعمال التجارية الزراعية والتكنولوجيا للمساهمة في خلق فرص عمل مناسبة للمرأة في هذه القطاعات؛
- دعم وتحسين أداء المجموعات الانتاجية لضم المزيد من العمالة من النساء وزيادة فرص توظيف المرأة وزيادة فرص حصول رائدات الأعمال على الخدمات المالية وغير المالية وفقا لاحتياجاتهم.

2.3.مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية

استطاعت الحكومة المصرية توفير بيئة ملائمة تتسم بمشاركة المرأة مشاركة فعالة، فقد حققت المرأة المصرية تقدما ملحوظا في مجال التمكين الاقتصادي حيث بلغت نسبة خريجي الجامعات من الإناث 53 % خلال الفترة 2012-2018 على الرغم من عدم المساواة بين الذكور والاناث في مؤشرات المشاركة في النشاط الاقتصادي إذ لم تتجاوز نسبة الاناث ربع اجمالي قوة العمل، وعليه فإن مؤشرات التمكين الاقتصادي تتمثل في (**محمود، 2003، صفحة 4**) (**الأمم المتحدة، 2013، صفحة 28**):

- **متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني في مصر خلال الفترة 2000-2018**: بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني في مصر سنة 2000 (6000 دولار)، وبدأ بالارتفاع حتى بلغ متوسط الدخل 6240 دولار سنة 2001 محققا معدل نمو سنوي 4 % ، واستمر في التزايد إلى أن بلغ 6380 سنة 2002 بمعدل نمو 2,24 % بينما بلغ في سنة 2010 ما قيمته 9620 دولار وبمعدل نمو سنوي 2,12 %، واستمر في الارتفاع حتى بلغ سنة 2018 قيمة 12100 دولار وبمعدل نمو 5,13 % . ويعود ذلك إلى تطبيق الحكومة المصرية مجموعة من السياسات الإصلاحية وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم خلال تلك الفترة مما دفع بمتوسط نصيب الفرد من الدخل الى الارتفاع المستمر، وبالتالي فإن نجاح السياسات الاقتصادية التي طبقتها مصر في تلك الفترة دليل على زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، ومن أبرز الإنجازات ما تحقق في جنوب الصحراء الافريقية الكبرى فبين سنتي (2003-2008) من بداية الأزمة المالية العالمية ارتفع نصيب الفرد من الدخل في المنطقة بنسبة 5 % سنويا أي أكثر بمرتين من معدل التسعينات ويعود سبب هذا الارتفاع لكون أن البلدان الغنية بالموارد استفادت من ارتفاع أسعار الصادرات من المواد الأولية من إفريقيا وبالتحديد الغاز، النفط، المعادن والمنتجات الزراعية بفضل الطلب المتزايد عليها من بلدان الجنوب.
- **نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2000-2019**: يتعلق التمكين الاقتصادي للمرأة بتقليل الفجوة بين الجنسين في مستويات الأجور، وزيادة فرص العمل للإناث، فالإناث يتقاضين أجورا أقل مقارنة بالذكور، ويتركز عملهن في الأنشطة الضعيفة والمتوسطة الأجر، وتقل فرص وصولهن إلى الموارد الاقتصادية. حيث بلغت نسبة مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2000-2005) ما بين (21,69% - 21,74%) وهي نسبة متدنية مقارنة بالذكور، ويعود السبب في ذلك إلى أن

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

الاناث أكثر تعرضا للبقاء خارج قوة العمل، بينما يكون التحاق الذكور بالعمل هو الأكثر احتمالا، بالإضافة إلى فقدان برنامج الخصخصة لأهميته وضعف القطاع السياحي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر التي تركت آثارا واضحة في الاقتصاد المصري، أما خلال الفترة (2005- 2010) فقد بلغت نسبة مساهمة الاناث ما بين (21,74% - 22,98 %) مقارنة بالذكور سنة 2010 (72,96%- 75,69%)، وبالرغم من بدء الخطة الخمسية إلا أن الارتفاع في نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي كانت ضئيلة مقارنة بالذكور هذا يعني أن مساهمة المرأة بقيت محدودة نتيجة للمعوقات التي واجهتها المرأة في مصر المتمثلة في العادات والتقاليد، بينما في سنة 2019 انخفضت نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي (23,71 %) مقارنة بالذكور(73,21 %)، ويعود سبب هذا الانخفاض للظروف السياسية من اضطرابات سياسية وأمنية واجتماعية واسعة والتي مر بها الاقتصاد المصري والتي أثرت على الجانب الاقتصادي وعلى مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي أدى بمعظم القطاعات الاقتصادية إلى الانخفاض الشديد في معدل نمو انتاجها (**عمرو و مصطفى، 2019، الصفحات 42-43**) (**ريهام، التمكين الاقتصادي والاجتماعي واثره على المشاركة السياسية للمرأة- خبرات دولية، صفحة 80**)

- **معدلات البطالة للإناث والذكور في مصر خلال الفترة 2000-2019**: تعبر معدلات البطالة سواء كانت مرتفعة أو منخفضة عن مدى الاستفادة من البرامج الإصلاحية المطبقة، وتشير التقارير الرسمية في مصر أن معدلات البطالة لدى النساء مرتفعة مقابل انخفاض نسبة مساهمتهن في النشاط الاقتصادي الأمر الذي يعد عائقا أمام دخول النساء إلى القطاعات المولدة لمعدل النمو الاقتصادي (**غزال، 2014، صفحة 5**)، ويعود سبب ارتفاع معدلات البطالة في مصر إلى مشاكل الاستثمار والنمو الاقتصادي الذي استطاعت مصر تحقيقه لم يولي أهمية كبيرة لتطوير القدرات البشرية قدر اهتمامه بتطوير رأس المال التكنولوجي، بالإضافة إلى خلق القطاع الخاص لفرص عمل ضئيلة قياسا بمعدل البطالة في مصر، وكذا محدودية النظام التعليمي وتزايد السكان بمعدلات مرتفعة، حيث بلغت نسبة البطالة لدى الاناث(22,94 %) سنة 2000، وارتفعت هذه النسبة سنة 2005 لتصل (25,10 %) وبمعدل نمو سنوي 10,6 % مقارنة بالذكور (5,11%) سنة 2000 وارتفعت لتصل (7,33 %) سنة 2005 وبمعدل نمو سنوي 17,03 %، وقد شهدت كل من الذكور والاناث تدهورا في التوظيف خلال الفترة (2006-2009) وهي الفترة التي تزامنت مع بدء الأزمة المالية العالمية والتي أثرت بصورة مباشرة على زيادة معدلات البطالة، واستمرت نسبة البطالة لدى الاناث بالارتفاع والانخفاض من فترة لأخرى، ويعود السبب في ذلك إلى الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد المصري منها الإصلاحات الجديدة التي أولت للمرأة أهمية كبيرة في المجتمع من أهمها مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي ودخولهن سوق العمل، حيث أن وجود الفجوة بين الجنسين في نسبة البطالة تعود لعدة أسباب أهمها: صعوبة الحصول على الوظيفة، عزوف المرأة عن العمل حيث تتحمل النساء مسؤولية رعاية الأطفال وكبار السن والمهام المنزلية اليومية مما يترتب عن ذلك ضعف مشاركتهن في سوق العمل، والتقليل من فرص حصولهن على وظائف جيدة لذلك وجب الاستثمار في البنية التحتية الموفرة للوقت والطاقة مما يساعد الأسرة على الوفاء باحتياجاتها (**برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2010، صفحة 153**).

3.3. معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر:

إن مشاركة المرأة في المجتمع المصري وتفعيل دورها في تحقيق التنمية مقيد بمجموعة من المعوقات التي تحول دون تقدمها واتساع نطاق مشاركتها في المجتمع، فبالرغم من التقدم الملحوظ إلا أن أغلب النساء في مصر لازالت تعاني من عوائق تعرقل مشاركتهن الناجحة في المجتمع، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي (ريهام، 2017، صفحة 81) (**المجلس القومي للمراة، أوت ،2019، صفحة 6**):

- القدرات الشخصية للمرأة كاستعدادها للقيادة وخبرتها في مجالات الحياة يعد من العوائق الأساسية؛
- العادات والتقاليد والقيم والممارسات المشتركة لمجموعة من الأفراد والتي تحول دون تفعيل دور المرأة في المجتمع؛

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

- التنشئة والموروثات الاجتماعية المنتقلة من جيل لآخر تشكل عائقا أمام المرأة في ممارسة دورها كما أنها تؤثر في نظرة المجتمع لدور المرأة فيه.

- سياسات العمالة وممارسات التوظيف التمييزية التي لا تزال النساء يعانين منها، والتي نشكل عائقا أمام تمكينهن.

- تعاني النساء من انحصارهن في أشكال العمل زهيد الأجر ومتدني المستوى حيث أظهرت الدراسات أنه في حين تواجد العديد من صاحبات المشاريع اللواتي يشغلن منشآت صغيرة جدا لاسيما في الاقتصاد غير المنظم، إلا أنهن غير ممثلات بشكل جيد في المشاريع الكبيرة والمتوسطة.

- التقاسم غير المتساوي بين المسؤوليات العائلية والأسرية إذ يتوقع من النساء على درجات متفاوتة أن يأخذن على عاتقهن القسم الأكبر من رعاية الأطفال والمسؤوليات الأسرية.

- نقص اشراف النساء على الموارد الإنتاجية مثل امتلاك الأراضي في مصر، فمن المقدر أن يمتلكن النساء أقل من 2 % من الأراضي في المجتمع، حيث أن عدم امتلاك مصدرا للعيش يشكل عائقا كبيرا أمام تقدم المرأة اقتصاديا.

الخلاصة:

إن التمكين الحقيقي للمرأة يتيح لها فرصة تحقيق ذاتها و من ثم يحرر طاقتها للعطاء و يدعم مشاركتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و هذا ما يجسد العلاقة بين تمكين المرأة و التنمية المستدامة، و التي تتمثل بتنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها و زيادة مشاركتها في قوة العمل، و تحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات بما فيها القطاع الخاص بريادة الأعمال و تقلد المناصب الرئيسية في قدراتها على الاختيار و منع الممارسات التي تكرس التميز ضد المرأة أو التي تضر بها في المجال العام أو في داخل الأسرة.

و خلصت الدراسة إلى أن:

– لا يعني التمكين الاقتصادي للمرأة تزويدها بالموارد المادية فقط، بل إعطائها القوة والمساعدة الكافية واللازمة من خلال مجموعة متكاملة ومتنوعة من البرامج والقوانين والخطط والسياسات التي تضمن وصولها إلى هذه الموارد بالشكل الذي يعزز ثقتها بنفسها لكونها قادرة على تحسين مستواها الاقتصادي، وبالتالي تعد قوة دافعة نحو عجلة النمو والتنمية في البلاد.

– زيادة مشاركة المرأة في قطاع الاقتصاد و الارتقاء بحقوقها و تمكينها من الوصول للموارد و التحكم بها تعتبر تحديات تتطلب أكثر من التغلب على الفروقات التربوية بين الفتيات و الأولاد، حيث تحتاج إضافةً إلى ذلك تغيير المواقف و الاقرار بقدرات النساء و انتاجيتهن في الاقتصاد الرسمي و الإدراك العام لضرورة مساهمة المرأة في تلبية احتياجات العائلة الاقتصادية، و تطوير دورها الاقتصادي بشكل عام.

الاقتراحات والتوصيات :

- تعد المرأة العصب الرئيسي في عملية التنمية لذا يجب الاهتمام بها وتمكينها من الخدمات المالية وغير المالية، وذلك من خلال التعاون مع الحكومة ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص.
- العمل على رفع المستوى الثقافي للمرأة بالمجالات الاقتصادية من خلال إقامة المؤتمرات والندوات ودورات تأهيلية وتدريبية من أجل تبادل الخبرات المحلية الاقليمية والدولية.
- الاطلاع على تجارب مختلف الدول العربية وكذا الدول التي لها خصوصية في مجال تمكين المرأة من أجل تبادل الخبرات بين الجهات المختصة وبالتالي تحقيق التكامل بين الدول.

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

- يجب العمل على تشجيع المرأة على دخول مهن غير تقليدية تحقق نجاحات أفضل في المستقبل كالمهن التجارية والإدارية.

المراجع والاحالات:

- WCED. (بلا تاريخ). Our common Future. Oxford University press.
- أبو العيون محمود. (2003). تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية (المجلد ورقة عمل رقم 78). مصر، بتصرف: البنك المركزي المصري.
- الأمم المتحدة. (2013). تقرير التنمية البشرية.
- الباجوري سمر. (2019). تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا. مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل(05).
- الجراح عمرو ، و النمر مصطفى. (2019). الاقتصاد المصري بعد 2013 قراءة تحليلية. مصر: المعهد المصري للدراسات.
- الدراغمة تمام جميل عمر. (2014). فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطسنية اقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهمن . جامعة النجاح فلسطين .
- العوسي غزال. (2014). أثر الأوضاع السياسية والأمنية على أداء الاقتصاد القومي – دراسة مقارنة بين مصر وتونس- خلال الفترة 2011-2013، كلية الحقوق، جامعة طنطا، القاهرة، مصر.
- (2003). القانون 10-03. العدد43: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- المجلس القومي للمراة. (أوت ،2019). جهود تمكين المرأة المصرية بين 2014-2019. بتصرف.
- المجلس القومي للمرأة. (مارس 2017). الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030.
- أماني مسعود. (2006). التمكين. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية(32)، 13.
- باهي ريهام. (2017). التمكين الاقتصادي والاجتماعي واثره على المشاركة السياسية للمرأة- خبرات دولية. مصر، (بتصرف): مؤسسة فريدريش، أبيرت.
- باهي ريهام. (بلا تاريخ). التمكين الاقتصادي والاجتماعي واثره على المشاركة السياسية للمرأة- خبرات دولية. مرجع سبق ذكره.
- باهي ريهام. (بلا تاريخ). التمكين الاقتصادي والاجتماعي واثره على المشاركة السياسية للمرأة- خبرات دولية. مرجع سبق ذكره.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2010). تقرير التنمية البشرية (شباب مصر بناة مستقبلنا). مصر.
- شيماء ياسين طه الرفاعي. (بلا تاريخ). مدى التمكين المجتمعي للمرأة في الشريعة الاسلامية. مجلة الجامعة العراقية(38).
- عشي مريم. (2020). تمكين المرأة: المفهوم والأبعاد. مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، 02(14).
- غنيم عثمان محمد، و أبو زنط ماجدة. (2007). التنمية المستديمة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها. عمان، الأردن: دار صفاء.
- فضل الله السيد محمد . (1997). تأملات اسلامية حول المرأة. لبنان، بيروت: مكتبة فضل الله محمد حسين.
- كشرود شهيناز ، و مرزوقي عمر . (2019). التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية: حق انساني ورهان تنموي. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 8(1).
- محمد عادل العجمي. (2017). التمكين الاقتصادي للمرأة. مجلة الوفد.
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE. (2018). التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية. جمهورية مصر العربية: ترجمة المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- نور ضياء عبد الرزاق. (2020). دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز التنمية المستدامة تجارب مختارة مع اشارة للعراق. مرجع سبق ذكره.

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd